

من وزيرة المالية  
إلى

3126

الموضوع: حول الانتفاع بالامتيازات الجبائية للتصدير الجزئي  
المرجع: مکتوبکم الوارد بتاريخ 14 نوفمبر 2016

لقد ذكرتم بمقتضى مکتوبکم المشار إليه بالمرجع أعلاه أنکم في إطار المراقبة القانونية لحسابات شركة أسفار تبين لکم أن الشركة تقوم بطرح الأرباح المتأتية من خدمات نقل العملة التي تسديها إلى شركة خدمات مصدرة كليا (centre d'appel). كما أكدتم على أن خدمات النقل التي تسديها شركة الأسفار المذكورة لفائدة الشركة المصدرة كليا تساهم مباشرة في الإنتاج، وأن العقد المبرم في الغرض تم إبرامه مع الشركة الأم المنتسبة في أحد الدول الأوروبية كما أن خلاص الفواتير يتم بالعملة الأجنبية.

فطلبتم على هذا الأساس معرفة هل يمكن اعتبار الأرباح المتأتية من الخدمات المذكورة متأتية من التصدير وخاضعة بالتالي للضريبة على الشركات بنسبة 10%.

جوابا، يشرفني إعلامکم أنه طبقا للتشريع الجاري به العمل، تعتبر عمليات تصدير خاصة عمليات إساءة الخدمات إلى المؤسسات المصدرة كليا كما تم تعريفها بالتشريع الجبائي الجاري به العمل شريطة أن تكون ضرورية للنشاط الأصلي للشركة المصدرة وتدخل في إطار إنجاز عملية التصدير.

على هذا الأساس، وفي الحالة الخاصة بخدمات نقل العملة لفائدة الشركة المصدرة كليا موضوع مکتوبکم فهي لا تستجيب لمفهوم التصدير على معنى التشريع الجبائي الجاري به العمل، وتخضع بالتالي الأرباح المتأتية منها للضريبة حسب القانون العام.

وتقبلوا، سيدي، فائق عبارات الاحترام.

والسلام

عن وزيرة المالية وبتفويض منها  
المدير العام  
للدراستات والتشريع الجبائي  
الإمضاء: سهام بوغديري تمضية